

مؤشر PMI™ لبنك ساب SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية

تحسن أوضاع التشغيل لدى القطاع الخاص غير المنتج للنفط مرة أخرى

النتائج الأساسية:

- زيادة إضافية في الإنتاج والطلبات الجديدة
- زيادة قوية في مستويات التوظيف
- تباطؤ طفيف في تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

قام البنك السعودي البريطاني "ساب" بنشر نتائج مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي للمملكة العربية السعودية SABB HSBC لشهر ديسمبر 2012 - وهو عبارة عن تقرير شهري يصدره البنك ومجموعة HSBC. ويعكس المؤشر الأداء الاقتصادي لشركات ومؤسسات لقطاع الخاص السعودي غير العاملة في مجال النفط عبر رصد مجموعة من المتغيرات تشمل: الإنتاج، والطلبات الجديدة، وتكاليف مستلزمات الإنتاج، وأسعار المنتجات، وحجم المشتريات، والمخزون، والتوظيف.

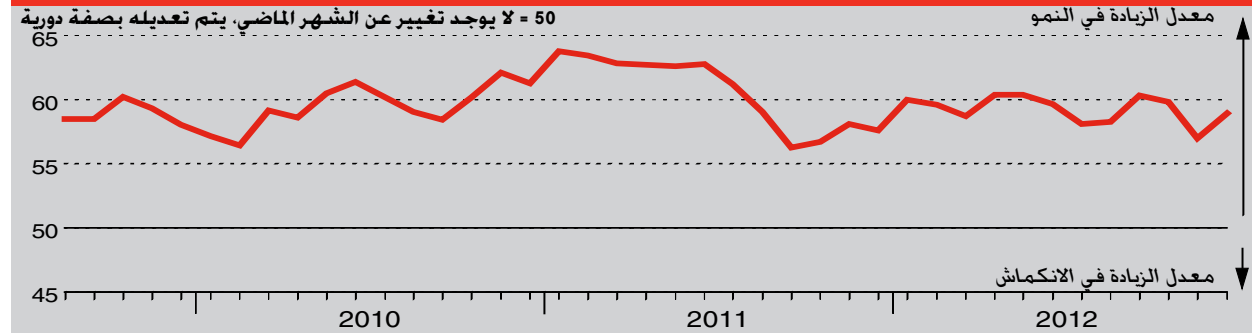
شهدت أوضاع العمل لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العامل بالجمال النفطي تحسناً مرة أخرى في شهر ديسمبر حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي 58.9 نقطة مسجلاً ارتفاعاً عن قراءة شهر نوفمبر 57.0 نقطة. وشهد الإنتاج والطلبات الجديدة زيادة حادة وارتفعت مستويات التوظيف بأقوى معدل لها في ثلاثة أشهر. في الوقت ذاته، شهد المعدل الإجمالي لتضخم أسعار مستلزمات الإنتاج تراجعاً طفيفاً.

سجلت بيانات شهر ديسمبر زيادة في الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص غير العاملة بالجمال النفطي في المملكة العربية السعودية. مع إشارة 30% تقريباً من المشاركين في الدراسة إلى زيادة مستويات الإنتاج. كما استمرت الطلبات الجديدة في الزيادة، وبمعدل أعلى من فترة الدراسة السابقة. وقد ربط أعضاء اللجنة نمو الأعمال الجديدة بتحسّن أوضاع الطلب.

شهدت طلبات التصدير الجديدة المستلمة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالجمال النفطي زيادة في شهر ديسمبر وصلت لأقوى معدل لها في 17 شهراً. تم ذكر تحسن الأوضاع الاقتصادية بصفته أحد أسباب زيادة الطلبات الجديدة في المملكة العربية السعودية. مع إشارة 18% من المشاركين إلى زيادة مستويات المخزون لديهم.

وشهد متوسط المهل الزمنية لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالجمال النفطي زيادة في شهر ديسمبر. مشيرة إلى تحسن أداء الموردين. حيث أبلغ أكثر من 15% من المشاركين عن تحسّن في مواعيد التسليم وربطوا ذلك في جانب منه بتحسّن الدفع.

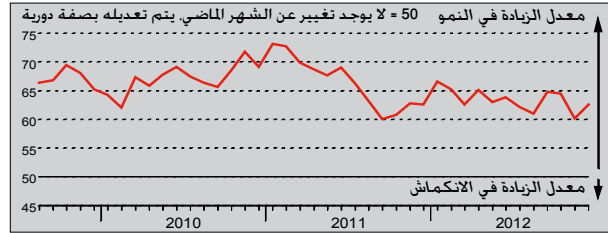
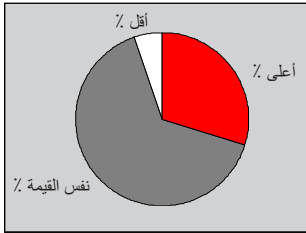
مؤشر مدراء المشتريات لبنك SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية (PMI™)



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) لمجموعة ساب SABB HSBC بالمملكة العربية السعودية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط/الاقتصاد في القطاع الخاص السعودي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المنتجة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index علامتان تجاريتين مسجلة باسم Markit Economics Limited. ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامتان تجاريتين مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

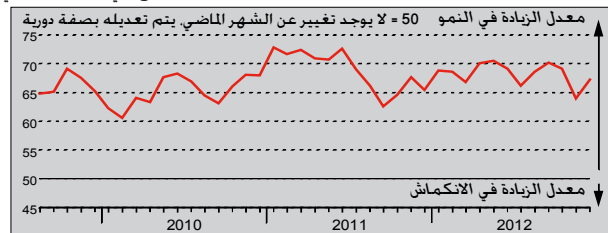
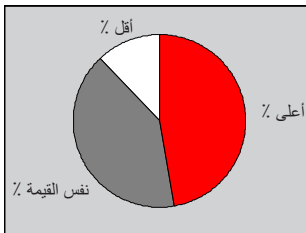
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



شهد الإنتاج زيادة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالبحر النفطي خلال شهر ديسمبر. وقد ظهر هذا واضحاً من خلال قراءة مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً حيث جاءت أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة الذي يفصل النمو عن الانكماش. كان معدل نمو الإنتاج أعلى مما كان عليه في شهر نوفمبر. ولكنه ظل دون المتوسط العام للسلسلة. كما ربط أعضاء اللجنة زيادة الإنتاج بزيادة الطلبات الجديدة.

مؤشر الطلبات الجديدة

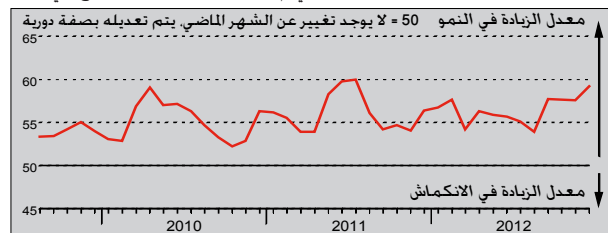
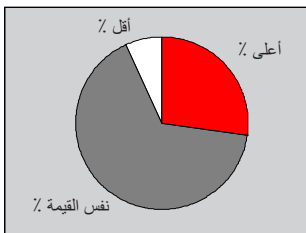
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



كما هو الحال على مدار تاريخ الدراسة حتى الآن. فإن مستوى الطلبات الجديدة الواردة لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالبحر النفطي قد حققت ارتفاعاً في شهر ديسمبر. سجل أكثر من 47% من المشاركين في الدراسة زيادة في حجم الأعمال الواردة. وتمت الإشارة إلى تحسن أوضاع السوق على أنها السبب في النمو الأخير الذي شهدته الأعمال الجديدة.

طلبات التصدير الجديدة

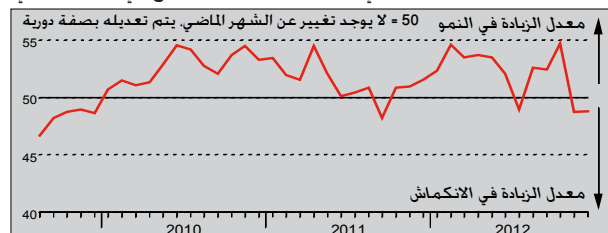
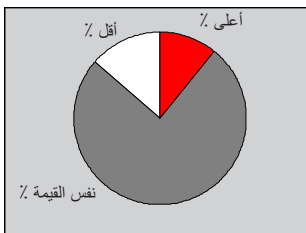
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت بيانات شهر ديسمبر إلى زيادة أخرى في طلبات التصدير الجديدة لدى القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط. وقد تزايد معدل التوسع. وكان الأقوى في 17 شهراً. وطبقاً للأدلة المتواترة. كان تحسن الأوضاع الاقتصادية أحد الأسباب الرئيسية وراء زيادة الأعمال الجديدة الواردة من الخارج.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

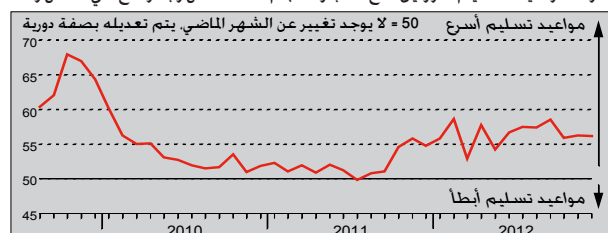
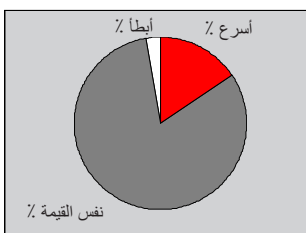
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد مستوى الأعمال المعلقة تراجعاً في شهر ديسمبر. حيث سجل مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله دورياً دون المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر الثاني على التوالي. وجاء معدل تراجع الأعمال المعلقة مساوياً بالضبط للمعدل المسجل في شهر نوفمبر. وقد علقت الشركات التي أشارت إلى تراجع الأعمال المتراكمة على القدرة على إنهاء الطلبات الحالية على أنها أحد الأسباب الكامنة وراء النمو الأخير.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

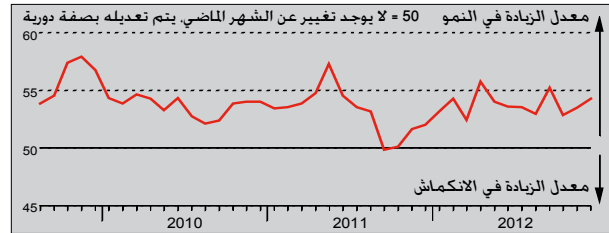
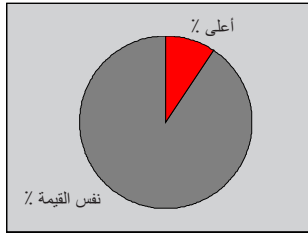
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد أداء الموردين تحسناً لدى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالبحر النفطي في شهر ديسمبر. وقد ظل متوسط قصر المهل الزمنية متماشياً إلى حد كبير مع الملحوظ خلال فترتي الدراسة السابقتين. وكانت هناك بعض الإشارات إلى أن تحسن مواعيد التسليم جاء مدفوعاً بتحسين السداد.

مؤشر التوظيف

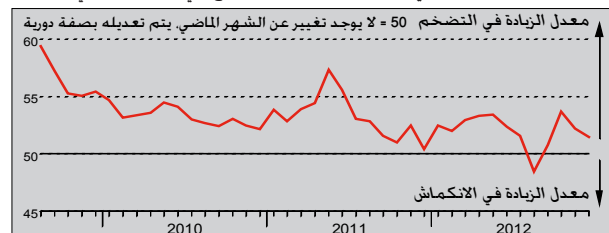
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة توسع في أعداد القوى العاملة لدى القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية. وجاء معدل خلق الوظائف الجديدة أعلى طفيفاً مما كان عليه في شهر نوفمبر وظل أعلى من المتوسط العام للدراسة. حيث أبلغ أكثر من 9% من المشاركين في الدراسة عن زيادة مستويات التوظيف عن الشهر السابق وقد ربطوا هذه الزيادة بشكل عام بزيادة العمل.

مؤشر أسعار الإنتاج

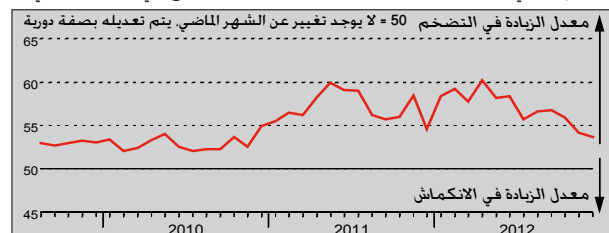
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط الأسعار التي تحدها شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالجمال النفطي زيادة خلال شهر ديسمبر. حيث شهدت أسعار الإنتاج زيادة للشهر الرابع على التوالي. وإن كان ذلك بمعدل أضعف من فترة الدراسة السابقة. وكانت زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج أحد الأسباب التي ذكرتها الشركات التي رفعت أسعارها.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

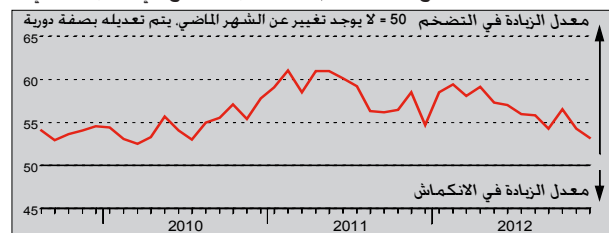
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة أخرى لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة مجال النفط خلال شهر ديسمبر وبذلك تكون قد شهدت زيادة في كل شهر من شهور الدراسة منذ بدء جمع البيانات في أغسطس 2009. كان معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج أقل قليلاً مما كان عليه في شهر نوفمبر. وظل دون متوسط الدراسة إلى الآن. وقد أبلغ قرابة 10% من المشاركين في الدراسة عن زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج وأبلغ أقل من 3% عن انخفاض الأسعار.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

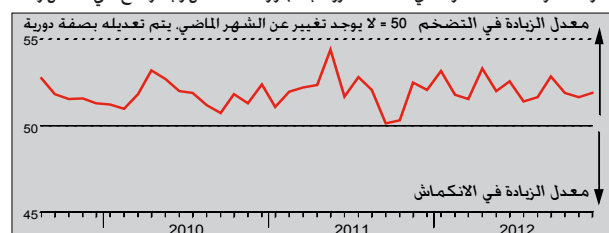
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمر متوسط أسعار الشراء في الاتجاه الملحوظ على مدار تاريخ الدراسة حتى الآن. بعد زيادته في شهر ديسمبر. حيث سجل مؤشر أسعار الشراء الذي يتم تعديله دورياً فوق المستوى الحمايد 50.0 نقطة. ربط أعضاء اللجنة الزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج بالضعف التضخمية في سوق العمل.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

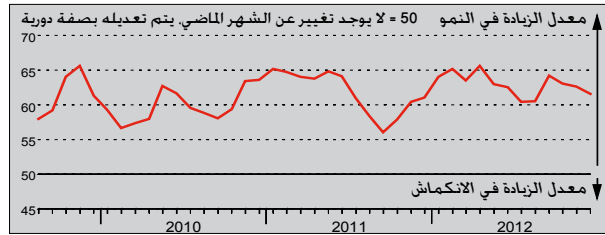
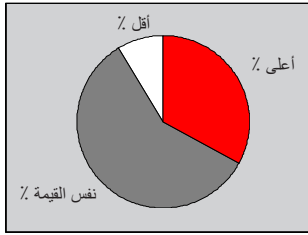
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط تكاليف التوظيف زيادة في شهر ديسمبر. شهد معدل تضخم الأجور صعوداً طفيفاً. ولكنه ظل متماشياً مع المتوسط الملحوظ على مدار تاريخ الدراسة حتى الآن. أشارت الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة عن عدم تغيير متوسط الأسعار المدفوعة للرواتب. حيث سجل 3% فقط من الشركات زيادة في الأجور.

مؤشر عروض الشراء

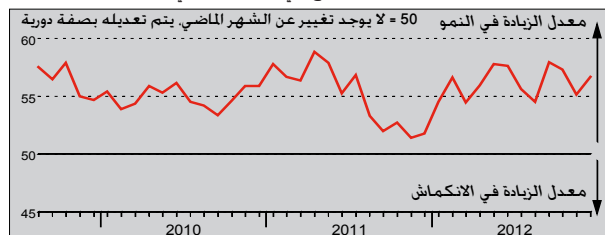
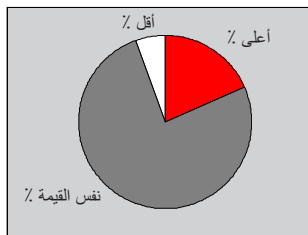
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت بيانات شهر ديسمبر إلى مزيد من التحسن في أنشطة الشراء، حيث أشار ثلث المشاركين إلى زيادة في حجم مشترياتهم في حين أبلغ أقل من 9% عن تراجع في حجم المشتريات. ورغم أن معدل التوسع كان أقل مما كان عليه في شهر نوفمبر بشكل طفيف، إلا أنه ظل متمسكاً مع متوسط الدراسة، طبقاً لأعضاء اللجنة. جاءت الزيادة الأخيرة مدفوعة في جانب منها بزيادة متطلبات العمل.

مؤشر المخزون من المشتريات

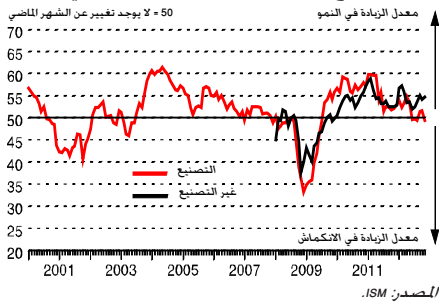
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر مخزون المشتريات الذي يجري تعديله بشكل دوري فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر ديسمبر، مشيراً إلى زيادة قوية في مخزون مستلزمات الإنتاج. وقد أبلغ أكثر من 18% من الشركات عن زيادة مخزون مستلزمات الإنتاج، في حين أشار ما يقل عن 6% إلى وجود تراجع. وكانت توقعات زيادة الأعمال في المستقبل هي أحد الأسباب الرئيسية للزيادة الأخيرة في مخزون المشتريات.

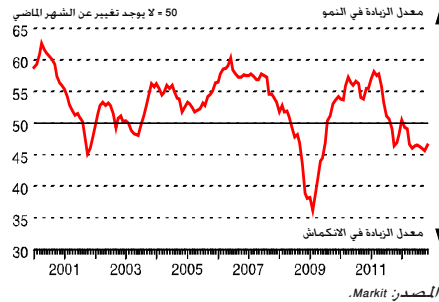
مؤشرات PMI™ الدولية

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



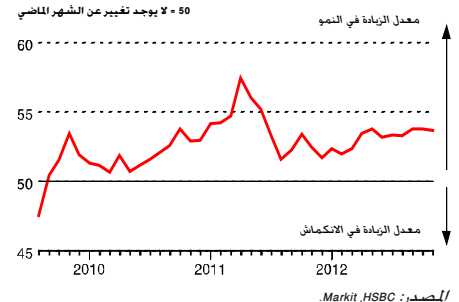
المصدر: ISM

المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit

الاقتصاد العام الإماراتي



المصدر: Markit, HSBC

أظهر مؤشر معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع تدهور أوضاع التصنيع لدى الشركات الأمريكية في شهر نوفمبر، حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) 49.5 نقطة، متراجفاً عن 51.7 نقطة في شهر أكتوبر. على الجانب الآخر، أبلغت الشركات غير الصناعية في الولايات المتحدة عن تحسن في أوضاع العمل، حيث سجل مؤشر NMI قراءة 54.7 نقطة في شهر نوفمبر، بارتفاع طفيف عن 54.2 نقطة في الشهر السابق.

صعد مؤشر PMI® الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 45.7 نقطة في شهر أكتوبر والتي كانت أدنى قراءة له في 40 شهراً، مسجلاً 46.5 نقطة في شهر نوفمبر. وبهذا يكون المؤشر الرئيسي قد ظل دون المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر العاشر على التوالي. ورغم أن القراءة الأخيرة كانت الأعلى منذ شهر يوليو، إلا أنها أظهرت انكماشاً قوياً في إجمالي إنتاج القطاع الخاص.

سجل المؤشر الرئيسي لمؤشر مدراء المشتريات (PMI™) في الإمارات العربية المتحدة أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر نوفمبر، مشيراً بذلك إلى تحسن في مجمل أوضاع العمل. ظل مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) أعلى من المتوسط العام للمؤشرات النسبية الشهرية التي توضحها كل نقطة، ولم يشهد تغييراً عما كان عليه في شهر أكتوبر 53.8 نقطة. وأظهر تحسناً قوياً في الجمل.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI™) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاؤها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنتاج والبيع بالتجزئة. للجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية الشهرية التي توضحها كل نقطة، ووصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر «الانتشار»، وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3 الإنتاج - 0.25 التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير والأقل من 50 إلى الانخفاض. لا يتم ماركيت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI™) لشركة HSBC SABB المملكة العربية السعودية، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر «Purchasing Managers' Index™» و«PMI™» علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit وعلامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.